

غدي الزاب مسافر اصابه مط فابطل نوبه وصبره ولم يجد ثوبا جافا ولا يجز  
تيمم به ولا ماء، يتوضأ به فانه يلطخ نوبه او بدنه او غير ذلك بالطين ويجففه  
ويذكر بعد الجفاف وتيمم به وقد كان بعض السلف يحتاطون بالطين يستحب  
مع الزاب الطاهر فمرة اذا خرج الى السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان  
الغالب عليه الماء فيه شوية الوجر قال شمس الامنة اعملوا في التيمم بالطين  
اي لا يتيمم ان يجعله ان فعل يجوز وهو الاصل حصول المقصود وفي خلاف  
الي يوسف واذا غاب زهاب الوقت تيمم به خلافا لرواية الجوز التيمم  
والخصي وان كان في الجباب والغضارة وهو الطين الحرة المراد ما يعبر عنه  
من السكارح وكذا ان لم تطل بالانك والخطان من العذر او اللين من  
كان عليه اي على ما من الاكوارت بخار او لم يكن عند جديفة واحدى  
الروايتين عن محمد في الحج والاجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المظلمة بال  
بالانك بعد الهزة وضم النون وهو الرصاص المذاب لو توضع على غير  
الارض تم بطن الغضارة وطهر ما على السواء فايها كان مطلقا بالانك  
لا يجوز التيمم به وما ليس مطلقا به جاز الا اذا كان عليه اي على الغضارة له  
اعطى غبارا فانه يجوز في الخطة ونحوها على الخلاف المتقدم وتيمم بالتراب  
اي الغبار ان كان ممتددا من الزاب الى الصلح ولم يجعل فيه شيء من الادره  
كالنجم والشعر ونحوهما يجعل في الطين الذي تتخذ منه البوارق جاز التيمم  
به وان لم يكن عليه غبار وان كان فيه شيء منها فهو كالطين بالانك وان  
تيمم بالتراب ولا يجوز وان اختلط الرما بالزراب ان كان الزاب غاليا يجوز  
ووه كان الرما دشا لبا لا يجوز لان الحكم للخال وان اصاب الارض  
بجائسة كشيبة او رقيقة فحقت بالشمس او غيرها وتيممها باعتبار ان  
وذوب انزها من اللون والرائحة جازت الصلوة عليها الحكم بطهارتها  
ولا يجوز التيمم منها في الماء الراوية لعدم طهوريتها وتحقق في الشرح وروى

وروى عن بعض الصحابة ان يكون ايقنا وهي رواية شاذة رواها ابن كاش  
واذا تيمم الرجل من موضع تيمم آخر من ذلك الموضع بحيث ايضا جاز لان  
المستعمل في يديه بعد السج ورون غيره والتيمم في الجنابة والحديث سواء ان صفة  
التيمم من عليه الفسل ومن عليه الوضوء واحدة وهي الضربان مسح العضوين  
وهذا باجماع الامم والموصل بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد الا اذا اصابا  
بالقدرة الكافية لرعد انعقاد سببها والرجل الصحيح في العصر تيمم لصلوة له  
الجنابة اذا جازت الفتوت بسبب الرطوبة عندنا خلافا لما في الاربعة  
لانها ينظر فلا يجازت الفتوت ولا حاجة الى استئذان بعد تقيده بخوف الفتوت  
لان العلى وغيره في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح وكذا اذا احدث التيمم  
اي من شيع بالوضوء في صلوة العيد تيمم وبني في قول القسيسة وقال لا يجوز  
لر التيمم لانه من من الفتوت اذا لاحت كما في خلف الامام وان فرغ العام  
ولان الخوف باق لا يزول يوم اردد حامي فيغلب اعتناء عارض يفسد صلوة  
تيمم بالوضوء لانه لا يشرع بالتيمم فحدث يجوز له ان يركب بالتميم اتفاقا والحق  
انما هو فيها اذا شك في الادراك وعدم صحته لو كان يجلب على الخلق عدم عرض  
المفسد لا تيمم اجماعا وكل اذا اضاف خروج الوقت اي وقت صلوة العيد  
تيمم وبني بخلاف لانها تطل بخروج الوقت ولا تنقض بعده بخلاف غير  
ولو اضاف خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر الصلوة اي ما عدا صلوة  
العيد والجنابة لا ييمم عندنا بل يتوضأ ويقضى ما فات ان خرج الوقت وقال  
رفو تيمم ولا يموت الصلوة وقال الزاهدي وقد قال مشايخنا ان يوعى الوقت  
وذكر عن الحلواني انه لم يرد في احد من الصحابة ان كان على الارض  
بجائسة والبتت ما عدا واختلطت فانه قد روى ان يسبح حتى يجف مكانا  
طاهرا قبل خروج الوقت فقل لا يصلى بالاجراء ولا يعيد فقد اورد الحلواني  
خروج الوقت طواردا لاجراء فاعتبارها في جواز التيمم أولى وحديث فلا يصحط